

إن المشكل المطروح لا يقتضي منا الدفاع فقط عن «اللانص» العربي في مختلف تجلياته، وذلك عن طريق اطراح هذا التمييز (نص/ لانص)، مع الدعوة إلى إخراج هذه النصوص وطبعها وتحقيقتها، وجعلها قابلة للدراسة والبحث. ولكن علاوة على ذلك ندعو إلى ضرورة الاهتمام بها وتحليلها من منظور نقدي ووعي نظري مؤسس على ملاءمة علمية بعيدة المدى، وترتهن في رؤيتها إلى النص، أيا كان جنسه أو نوعه أو نمطه، من زاوية مفتوحة على الإنسان والمجتمع والتاريخ في مختلف تجلياته وأبعاده وتحولاته. وهذا ما سنحاول جاهدين تحقيقه بحسب ما تسمح لنا به إمكانياتنا وطموحاتنا.

4.1. تركيب:

0.4.1. إن التمييز بين النص واللانص نسبي. وهو يتجسد بناء على أساس حيثيات وشروط تاريخية وثقافية محددة. وكلما تغيرت هذه الظروف تم تغير النظر، وانبنى التمييز على مقومات واعتبارات مختلفة.

1.4.1. يمكن أن نجد الجذور الأولى للتمييز بين النص واللانص في الثقافة العربية في مرحلة جمع النص الأكبر (القرآن الكريم). فعندما أقدم الخليفة عثمان بن عفان على حرق باقي الصحائف التي تضمنت سورا وآيات قرآنية، واعتمد نسخة محددة، كان بذلك يضع الأسس التمييزية الأولى التي يتم بمقتضاها الإجماع على «نص» محدد وموحد. وكذلك كان الأمر مع الحديث النبوي في زمن الرسول (ص)، حيث أحرقت الأحاديث المجموعة خشية اختلاطها بالنص القرآني، باعتباره «النص الأكبر».

ومع التطور التاريخي، روعيت في تدوين الحديث والشعر واللغة اعتبارات محددة هدفها الرئيسي ضبط النص الجدير بالتقدير، وإهمال غيره من النصوص التي لا ترقى إلى المكانة الخاصة بالنص. وكان أصحاب الحديث أكثر صرامة وضبطا في تحديد شروط قبول النص. نجد ذلك في تركيزهم على:

- الراوي: من حيث مكانته (معروف - غير معروف)، وصفاته (صادق - غير صادق)، (أهل للثقة أم لا... .) ومن حيث صلته بمن أخذ عنهم (نوع السند). وماشاكل هذا من المواصفات التي تدخل في باب الجرح والتعديل.